المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 07-08-2007 العـــدد : 12731
الصفحـات : 2 المسلسل : 10

مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين:

تخصيص مناصب إدارية عليا لتقنية المعلومات في الأجهزة الحكومية

طريق التعامل مع أزمات المنطقة يبنى على تجاوز دعاة الفرقة الذين يبنون مواقفهم بعيداً عن الحقائق

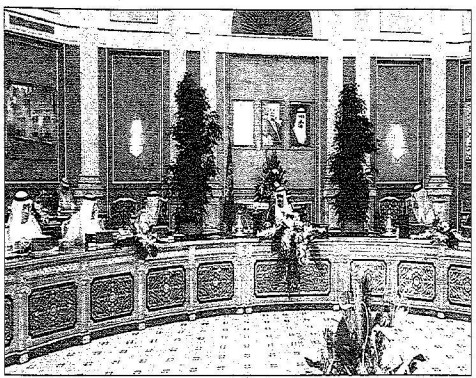

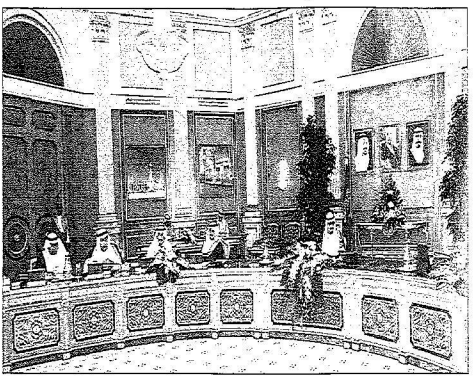

م. المبارك مستشار بترول.. ود. المهيدب مدير عام مكتب وزير الدولة بالمرتبة الرابعة عشرة

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 07-08-2007 العـــدد : 12731
الصفحـات : 2 المسلسل : 10

جدة - (واس)

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس الاثنين في قصر السلام بجدة. وفي مستهل الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مجمل اللقاءات والاتصالات التي أجراها - حفظه الله - خلال الأسبوع الماضي مع عدد من رؤساء الدول وممثليهم حول العلاقات الثنائية وقضايا المنطقة والشؤون العالمية.

وبين خادم الحرمين الشريفين أن المملكة تحرص دوماً في كل مواقفها على المحافظة على مصالحها الوطنية وأمنها واستقرار شعبها، ووحدة العمل العربي، وترسيخ تضامن العالم الإسلامي، والفهم الواقعي للعالم والقوى المؤثرة فيه. وترى أن الطريق إلى ذلك هو استقلالية القرار الوطني، والتركيز على المصالح المشتركة بين الدول العربية، ودعم توجهات الوسطية والاعتدال والشرعية في العالم الإسلامي، والتعامل بنديّة وانفتاح مع دول العالم أجمع.

وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الأستاذ إياد بن أمين مدني في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة، أن المجلس أكد في هذا السياق أن العالمين العربي والإسلامي يملكان إمكانات هائلة للنهضة والتنمية ولتحقيق الأمن والاستقرار والرفاه في مجتمعاتها، وللإسهام المؤثر في صنع مستقبل العالم والتقريب بين ثقافاته. ولا يحول دون ذلك سوى القوى التي تتحدث بأكثر من صوت وتبحث عن مكامن الفرقة وتبني مواقفها بعيداً عن الحقائق وتعمل من أجل منفعتها الضيقة المباشرة؛ وأن طريق التعامل مع أزمات المنطقة وتحقيق تقدم شعوبها ينبني على تجاوز هذه القوى وتشعاراتها وأيديولوجياتها.

وأنهى وزير الثقافة والإعلام بيانه بأن المجلس اطّلع بعد ذلك على جدول أعماله واتخذ من القرارات ما يلي:

أولاً: وافق مجلس الوزراء على ما انتهى إليه محضر اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري بشأن تخصيص مناصب إدارية عليا لتقنية المعلومات في الأجهزة الحكومية، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: ربط الوحدة الإدارية المسؤولة عن تقنية المعلومات في الأجهزة الحكومية بالمسؤول الأول، ويمكن - استثناء - ربطها بالمسؤول الثاني (نائب، وكيل)، ويترك لرئيس الجهة في هذه الحالة تحديد المسؤول الذي ترتبط به هذه الوحدة إذا تعدد النواب أو الوكلاء.

ثانياً: تخصيص منصب مدير عام للوحدة المسؤولة عن تقنية المعلومات في الأجهزة الحكومية، ويراعى في من يعين في هذا المنصب التأهيل المناسب.

ثالثاً: توحيد جميع إدارات تقنية المعلومات واقسامها في الأجهزة الحكومية، وربطها بالمنصب الوظيفي المقترح لنشاط تقنية المعلومات.

ثانياً: وافق مجلس الوزراء على تفويض صاحب السمو الملكي وزير الخارجية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الموريشيوسي لإعداد مشروع اتفاقية عامة للتعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية موريشيوس، والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثالثاً: بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير العدل بشأن مشروع اتفاق تعاون في المجال القضائي بين المملكة العربية السعودية والمملكة المغربية الموقع عليه في مدينة الرباط بتاريخ 16-5-1427هـ الموافق 12-6-2006م وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (17 - 16) وتاريخ 10-5-1428هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية التعاون المشار إليها، وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

أبرز ملامح الاتفاق:

1- يتمتع رعايا كل من الدولتين داخل حدود الدولة الأخرى بحق التقاضي أمام الجهات القضائية للمطالبة بحقوقهم

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 07-08-2007 العـــدد : 12731
الصفحـات : 2 المسلسل : 10

والدفاع عنهم وتقديم الطلبات والادعاءات والاستئناف بالشروط والحماية نفسها المقررة لمواطنيها ويطبق هذا الحكم على الأشخاص ذوي الصفة الاعتبارية المنشأة أو المرخص لها وفقاً لأنظمة أي من الدولتين وبشرط أن يكون تأسيسها والغرض منها لا يخالفان النظام العام أو الآداب العامة فيهما.

- يتبادل الطرفان المطبوعات والنشرات والبحوث وأعمال الندوات العلمية الدولية والمجموعات التي تنشر فيها الأحكام القضائية وكذلك المعلومات في مجال تأهيل القضاة.

رابعاً: بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير التعليم العالي بشأن مشروع مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة العربية السعودية (ممثلة بوزارة التعليم العالي) وحكومة جمهورية جنوب إفريقيا (ممثلة بوزارة التعليم) للتعاون في مجال التعليم العالي الموقع عليه في مدينة الرياض بتاريخ 12 -11 -1427هـ الموافق 3 - 12-2006م، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (24 -20) وتاريخ 18 -5 -1428هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة التفاهم المشار إليها وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

أبرز ملامح مذكرة التفاهم:

1 - يشجع الطرفان تبادل زيارات التعرف والتعاون المشترك بين المسؤولين عن التعليم العالي في كلا البلدين، إضافة إلى أعضاء هيئة التدريس والباحثين في مؤسسات التعليم العالي فيهما.

2 - يعمل الطرفان على إتاحة فرص تدريب (الكوادر) في مؤسسات التعليم العالي في المجالات ذات الاهتمام المشترك كما يشجعان على إقامة أسابيع وأيام تعليمية ثقافية في المؤسسات الأكاديمية والتعليمية.

خامساً: بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير المالية بشأن مشروع اتفاقية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية الهند حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقع عليه في مدينة (نيودلهي) بتاريخ 25 -12 -1426هـ الموافق 25 -1 -2006م، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (127 -81) وتاريخ 22 -2-1428هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على الاتفاقية المشار إليها، وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

أبرز ملامح الاتفاقية:

1 - يشجع كل طرف متعاقد استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر في إقليمه بقدر الإمكان ويسمح بدخول هذه الاستثمارات إلى بلاده وفقاً لقوانينه وأنظمته.

2 - يضمن كل طرف متعاقد لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر التحويل الحر للمدفوعات المتعلقة بالاستثمارات وعوائدها التي يحوزتهم في إقليم الطرف المتعاقد الآخر.

سادساً: وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس - أو من ينيبه - بالتباحث مع الوكالة الاتحادية للتنظيم الفني والمترولوجيا في روسيا الاتحادية حول إعداد مشروع مذكرة تفاهم في مجالات التقنيس والمترولوجيا وتقويم المطابقة بين الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس في المملكة العربية السعودية والوكالة الاتحادية للتنظيم الفني والمترولوجيا في روسيا الاتحادية، وذلك في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، والتوقيع عليها، وأن يتم التنسيق في شأن ذلك مع رئيس الجانب السعودي في اللجنة السعودية الروسية المشتركة.

سابعاً: وافق مجلس الوزراء على تعيينين بالمرتبة (الرابعة عشرة) وذلك على النحو التالي:

1 - تعيين المهندس مساعد بن علي بن حمد المبارك علي وظيفة (مستشار بترول) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة البترول والثروة المعدنية.

2 - تعيين الدكتور مهيدب بن إبراهيم بن محمد المهيدب على وظيفة (مدير عام مكتب وزير الدولة) بالمرتبة الرابعة عشرة بالأمانة العامة لمجلس الوزراء.